الأمم المتحدة

A/HRC/53/58

الجمعية العامة

Distr.: General
12 May 2023
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثالثة والخمسون

19 حزيران/يونيه – 14 تموز/يوليه 2023

البندان 2 و6 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

الاستعراض الدوري الشامل

حلقة النقاش الرفيعة المستوى بشأن الإنجازات والممارسات الجيدة والدروس المستفادة لصندوقي التبرعات لآلية الاستعراض الدوري الشامل التابعة لمجلس حقوق الإنسان*

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

موجز

يتضمن هذا التقرير موجزاً لحلقة النقاش الرفيعة المستوى التي عقدها مجلس حقوق الإنسان، عملاً بقراره 30/51، مع التركيز على الإنجازات والممارسات الجيدة والدروس المستفادة لصندوقي التبرعات لآلية الاستعراض الدوري الشامل – صندوق التبرعات من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل– أثناء تنفيذ ولايتيهما على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، والتفكير في زيادة الاستخدام الأمثل لهذه الأموال لتيسير مشاركة الدول في الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل، ودعمها في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الجولة الرابعة.

* اتُّفق على نشر هذا التقرير بعد تاريخ النشر المعتاد لظروف خارجة عن إرادة الجهة المقدمة له.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- قرر مجلس حقوق الإنسان، في قراره 30/51، أن يعقد، في دورته الثانية والخمسين، حلقة نقاش رفيعة المستوى، تكون متاحة تماماً للأشخاص ذوي الإعاقة، وتركز على الإنجازات والممارسات الجيدة والدروس المستفادة لصندوقي التبرعات لآلية الاستعراض الدوري الشامل – صندوق التبرعات من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل وصندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل[1] – أثناء تنفيذ ولايتيهما على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، والتفكير في مواصلة الاستخدام الأمثل لهذه الأموال لتيسير مشاركة الدول النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، في الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل، ودعمها في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الجولة الرابعة.

2- ووفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان 30/51، وبمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذكرى السنوية الثلاثين لإعلان وبرنامج عمل فيينا، عقدت حلقة النقاش الرفيعة المستوى، بحضور ممثلين رفيعي المستوى للمنظمات الدولية والجهات الفاعلة الإنمائية ذات الصلة، في 1 آذار/مارس 2023 بهدف: (أ) تقييم إنجازات صندوقي التبرعات أثناء تنفيذ ولايتيهما والتفكير في سبل الاستخدام الأمثل للأموال لتيسير مشاركة الدول النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، في الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل ودعمها في تنفيذ التوصيات المنبثقة عنها؛ (ب) عرض الممارسات الجيدة لتنفيذ التوصيات من جانب الدول المدعومة من صندوقي التبرعات، وتشجيع التفكير في العناصر الرئيسية لإمكانية التكرار والاستدامة، بما في ذلك دعم إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة؛ (ج) التفكير في الدروس المستفادة خلال السنوات الخمس عشرة الماضية بغية ضمان دعم أكبر للدول من جانب منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، مما يكفل أثراً إيجابياً أكبر لآلية الاستعراض الدوري الشامل على أرض الواقع[2].

3- وتقدم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان طيه موجزاً لحلقة النقاش الرفيعة المستوى، وفقاً للفقرة 5 من قرار مجلس حقوق الإنسان 30/51.

ثانياً- السياق الأساسي والتطورات المؤسسية الأخيرة

4- الاستعراض الدوري الشامل عملية فريدة لاستعراض الأقران، تنطوي على استعراض سجلات حقوق الإنسان لجميع الدول الأعضاء. واستناداً إلى مبدأ المساواة في المعاملة بين جميع البلدان، تعتمد الآلية في محتواها على عمل هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة وعلى توصيات المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها. وتكفل المساهمة الأساسية لأصحاب المصلحة الآخرين، مثل الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني، أن تستوعب الاستعراضات جميع الشواغل الحرجة المتعلقة بالحماية. وخلال الاستعراض، تتاح للدول فرصة إعلان الإجراءات التي اتخذتها لتحسين حالات حقوق الإنسان والتغلب على التحديات التي تواجه التمتع بحقوق الإنسان.

(1) انظر https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/upr/trust-fund-participation و https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/upr/trust-fund-implementation.

(2) انظر المذكرة المفاهيمية بشأن حلقة النقاش الرفيعة المستوى، المتاحة على الموقع https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/regular-sessions/session52/regular-session.

ويعتمد الاستعراض الدوري الشامل، بوصفه آلية عالمية لاستعراض الأقران تهدف إلى تحسين حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع من خلال عمليات مملوكة وطنياً، على التعاون والحوار البناء، ويستند إلى القرارات السيادية المتخذة فيما يتعلق بالتوصيات التي تتلقاها الدول ثم تلتزم بدعمها وتنفيذها.

5- وقد أكمل الاستعراض الدوري الشامل بنجاح جولاته الثلاث الأولى بمشاركة الدول بنسبة 100 في المائة. ومن بين التطورات والإنجازات الهامة، بما في ذلك من منظور كمي ونوعي، ما يلي: تزايد عدد التوصيات الواردة، بمعدل 230 توصية لكل استعراض قطري؛ والتوصيات أصبحت محددة وقابلة للتنفيذ ومحددة زمنياً وقابلة للقياس بدرجة أكبر؛ واتخاذ إجراءات متابعة هامة وتنفيذ التوصيات المقبولة؛ وزيادة حوار الحكومات مع البرلمانات وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والجهات الفاعلة في المجتمع المدني وتوسيع نطاق هذا الحوار. كما تكيفت الآلية بسرعة مع التحديات التي فرضتها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، من خلال ريادة الطرائق الهجينة والمشاركة عن بعد في تشرين الثاني/نوفمبر 2020. فأسفرت هذه الطرائق المبتكرة عن زيادة مستوى المشاركة في آلية الاستعراض الدوري الشامل وتوسيع نطاقها، سواء من البلدان موضوع الاستعراض أو من أصحاب المصلحة الآخرين المعنيين بالعملية.

6- وكان أثر الاستعراض الدوري الشامل على الصعيد الوطني كبيرا. فخلال الجولة الثالثة، كان لآلية الاستعراض الدوري الشامل أثر كبير على الصعيد الوطني، بما في ذلك ما يلي: إدخال تحسينات ملموسة على مختلف الأطر المعيارية والسياساتية والمؤسسية؛ والتصديق على مختلف المعاهدات الدولية أو الإقليمية لحقوق الإنسان؛ وتحسين وإصلاح التشريعات امتثالاً للالتزامات القانونية الدولية لحقوق الإنسان (ولا سيما إلغاء تجريم التشهير، وتجريم العنف العائلي، وإلغاء عقوبة الإعدام، ورفع سن الزواج إلى 18 سنة)؛ وزيادة عدد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الممتثلة للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس)؛ وتعيين آليات وقائية وطنية، على النحو المتوخى في البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ وإجراء تحسينات في مجال المساواة بين الجنسين وحماية حقوق النساء والفتيات وحماية الأطفال؛ واعتماد قوانين تركز على حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والفئات الضعيفة؛ واعتماد تشريعات وسياسات جديدة تركز على الحق في الصحة وحقوق العمل وتغير المناخ والتأهب لحالات الطوارئ وتأثير الجائحة العالمية.

7- وركزت الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل على التنفيذ، وبناء شراكات جديدة والتعاون مع مختلف أصحاب المصلحة في الآلية، واستحداث أدوات جديدة لزيادة أثر الآلية إلى أقصى حد، بغية تحسين حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع. ومن الأدوات رسائل بعثتها مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى جميع وزراء الخارجية، ووضع مصفوفة من التوصيات المجمعة مواضيعياً، متاحة لجميع الدول على الإنترنت، وتشير إلى الدولة المقدمة للتوصية وموقف الدولة موضوع الاستعراض، وترتبط بأهداف التنمية المستدامة، وتتضمن رسوماً بيانية عن الاتجاهات السائدة بين الجولات، والأهداف الخمسة الأولى المشار إليها في جميع التوصيات، والتعهدات الرئيسية التي التزمت بها الدول من ضمن التوصيات المقبولة. وعلاوة على ذلك، وضعت في الجولة الثالثة وقبل الجولة الرابعة أدوات عملية لأصحاب المصلحة الآخرين، مثل توجيهات محددة بشأن آلية الاستعراض الدوري الشامل لأصحاب

المصلحة في المجتمع المدني[3]، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان[4]، والبرلمانات[5]، والحكومات المحلية والإقليمية[6]، وكتيب عن تصميم وتنفيذ عمليات محاكاة نموذج الأمم المتحدة التي تتضمن الاستعراض الدوري الشامل، وضع بالتعاون مع المؤسسات الأكاديمية[7]، ومبادئ توجيهية جديدة للجولة الرابعة لمختلف أصحاب المصلحة فيما يتعلق بتقديم التقارير والإبلاغ عنها.

8- وفيما يتعلق بمنظومة الأمم المتحدة، طلب الأمين العام، عند إطلاق دعوته إلى العمل من أجل حقوق الإنسان في شباط/فبراير 2020، إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن تضع إرشادات عملية جديدة لجميع قادة الدول الأعضاء في جميع أنحاء العالم لتعزيز منصات التعاون من أجل مواجهة تحديات حقوق الإنسان، باستخدام قوة وإمكانات الاستعراض الدوري الشامل. ونشرت هذه الإرشادات العملية بشأن تعظيم الاستفادة من الاستعراض الدوري الشامل على المستوى القطري في عام 2020، وتقدم المشورة بشأن كيفية مشاركة رؤساء مختلف كيانات الأمم المتحدة على المستوى القطري في عملية الاستعراض قبل الاستعراض وأثناءه وبعده لدعم التقدم الذي تحرزه الدول الأعضاء فيما يتعلق بحقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة، وفيما يتعلق بجداول الأعمال المتعلقة بالوقاية وبالحفاظ على السلام[8].

9- وكجزء من تنفيذ الإرشادات العملية، أطلق مستودع للممارسات الجيدة للأمم المتحدة في عام 2022، يركز على كيفية دعم عملية الاستعراض الدوري الشامل للتنمية المستدامة[9]. وأعد المستودعَ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومكتب التنسيق الإنمائي، وعرض المستودع الطريقة التي استخدمت بها منظومة الأمم المتحدة الآلية لدعم التنمية المستدامة ومعالجة قضايا وشواغل حقوق الإنسان ذات الصلة على أرض الواقع.

10- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2022، وقبل بدء الجولة الرابعة، اعتمد مجلس حقوق الإنسان، بتوافق الآراء، القرار 30/51 بشأن تعزيز صندوقي التبرعات لآلية الاستعراض الدوري الشامل التابعة لمجلس حقوق الإنسان، الذي شاركت في تقديمه 73 دولة. ورحب المجلس في ذلك القرار بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لإنشاء صندوقي التبرعات؛ وطلب إلى الأمين العام أن يواصل تعزيز القدرات المكرسة الممولة من الميزانية العادية في المفوضية السامية لتنفيذ ولايتي صندوقي التبرعات، بسُبل منها زيادة القدرات المكرسة لفرع الاستعراض الدوري الشامل في كل مكتب إقليمي خلال جولة الاستعراض الدوري الشامل الرابعة؛ وشجع جميع الدول على النظر في المساهمة في صندوقي التبرعات.

11- وفيما يتعلق بالإنجازات الملحوظة وأثر صندوقي التبرعات، تجدر الإشارة إلى أن صندوق التبرعات من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل، منذ إنشائه قبل 15 عاماً، يسّر حضور

(3) انظر https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/upr/uprcycle4.

(4) انظر https://www.ohchr.org/ar/hr-bodies/upr/upr-main.

(5) المرجع نفسه.

(6) متاح على الرابط التالي: https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/upr/leaflet-tips-role-lrgs-upr.pdf.

(7) Paolo De Stefani and Ling Han, eds., *Model UPR Handbook: A Guide to design and implement a Model UN featuring the Universal Periodic Review* (Padova, Padova University Press, 2021).

(8) متاح على الرابط التالي: https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/HRBodies/UPR/UPR_Practical_Guidance.pdf.

(9) المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب التعاون الإنمائي، *ممارسات الأمم المتحدة الجيدة: كيف تدعم عملية الاستعراض الدوري الشامل التنمية المستدامة* (نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2022).

المشـــاركين من 112 دولة أثناء عملية الاســـتعراض، منها 39 في المائة من أقل البلدان نمواً و32 في المائة من الدول الجزرية الصـغيرة النامية. وعلاوة على ذلك، قدم صـندوق التبرعات الخاص بالمسـاعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاسـتعراض الدوري الشـامل، منذ إنشـائه، الدعم لمشـاريع في 76 دولة في جميع مناطق العالم، ولا سيما في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية، وسمح بتنظيم ثماني حلقات عمل إقليمية لتعزيز تبادل الممارسات الجيدة في مجال حماية حقوق الإنسان.

12- وفي عام 2022، أتاح السياق المتداخل لبدء الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل والذكرى السـنوية الخامسـة عشـرة لصـندوقي التبرعات فرصـة مناسـبة للدول الأعضـاء وكيانات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، للتفكير بشكل جماعي في الإنجازات السـابقة والممارسـات الجيدة والدروس المسـتفادة من تنفيذ التوصـيات الصـادرة في إطار آلية الاسـتعراض الدوري الشـامل[10]. فنظمت أحداث جانبية في جنيف، على هامش الدورة الحادية والخمسـين لمجلس حقوق الإنسان، وفي نيويورك، خلال الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة، بهدف تقييم إنجازات صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل في ضمان تنفيذ التوصيات وتعزيز حصول الدول على المساعدة المالية والتقنية المتاحة[11].

13- وعلاوة على ذلك، عقدت الحلقة الدراسـية الفرنكوفونية السـادسـة بشـأن الاسـتعراض الدوري الشـامل، التي شـاركت في تنظيمها المفوضـية السـامية لحقوق الإنسـان والمنظمة الدولية للفرانكوفونية، يومي 6 و7 أيلول/سبتمبر 2022 بهدف تبادل الخبرات المكتسبة من الجولة الثالثة ومناقشة كيفية تعزيز الآلية قبل جولتها الرابعة. ومن التوصـيات الصـادرة عن الحلقة الدراسـية المشـتركة ما يلي: إنشـاء لجان وطنية دائمة لتنسـيق متابعة التوصـيات المنبثقة عن الاسـتعراض الدوري الشـامل، ينبغي أن تكون مفتوحة أمام المنظمات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية؛ وامتلاك قاعدة بيانات تتبع التوصـيات على الصـعيد الوطني[12]؛ وصـياغة توصـيات محددة وقابلة للقياس وقابلة للتحقيق وذات صـلة ومحددة زمنيا؛ ووضـــع مؤشـــرات لتقييم التنفيذ؛ وزيادة مشـــاركة البرلمانات في إعداد التقرير الوطني، وفي الوفد الوطني المبعوث إلى الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، وفي متابعة التوصـيات المتعلقة بالميزانية؛ وزيادة دور السـلطة القضـائية في هذه العملية؛ وتعميم نتائج الاسـتعراض على وسـائط الإعلام وعامة الجمهور؛ وزيادة انخراط الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان؛ وتعزيز فرع الاستعراض الدوري الشامل، بما في ذلك في المكاتب الإقليمية؛ وتعزيز الشراكة بين المفوضية السامية لحقوق الإنسان والمنظمة الدولية للفرانكوفونية؛ وزيادة التمويل لدعم صـندوقي التبرعات؛ وإدماج التوصـيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل في برامج الأمم المتحدة القطرية؛ وتعزيز التنسيق بين الشركاء التقنيين والماليين في الميدان.

14- وخلال المناقشـــة العامة التي جرت في إطار البند 6 من جدول الأعمال، بشـــأن الاســـتعراض الدوري الشامل، في الدورة الحادية والخمسين لمجلس حقوق الإنسان، في 30 أيلول/سبتمبر 2022، دعت دول عديدة إلى زيادة التعاون التقني وبناء القدرات من أجل التنفيذ الفعال لتوصـيات الاسـتعراض، وتبادل الممارســـات الجيدة لهذا التنفيذ. وفي 17 تشـــرين الأول/أكتوبر 2022، عقد الممثلان الدائمان لأرمينيا والمغرب لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف مشاورة غير رسمية بشأن تعزيز الاستعراض الدوري الشامل وتحسينه على النحو الأمثل في ضوء جولته الرابعة. وأشارت المسائل الرئيسية المنبثقة عن المناقشة إلى الاعتراف العام بأن الاستعراض الدوري الشامل آلية عالمية وناجحة للغاية تمتثل

(10) انظر أيضاً A/HRC/41/25.

(11) انظر https://www.ohchr.org/ar/hr-bodies/upr/upr-main.

(12) انظر https://nrtd.ohchr.org.

امتثالاً تاماً لمجموعة تدابير بناء المؤسسات؛ وأن التركيز على تنفيذ التوصيات المقبولة ينبغي أن يقابله دعم متزايد من منظومة الأمم المتحدة؛ وأن المساعدة الإنمائية وأشكال التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب ينبغي أن تتاح بشكل متزايد للدول، بناء على طلبها، لتنفيذ التوصيات؛ وأنه ينبغي تعزيز صندوقي التبرعات. وجرى تشجيع الممارسة الطوعية لتقديم تقارير منتصف المدة، وكذلك استخدام المناقشة العامة الجارية في إطار البند 6 من جدول الأعمال منبراً لتبادل الممارسات الجيدة والإعراب عن الحاجة إلى المساعدة التقنية والمالية الممكنة.

15- وخلال المناقشة العامة الجارية في إطار البند 6 من جدول الأعمال في الدورة الثانية والخمسين لمجلس حقوق الإنسان، رحب فريق أصدقاء الاستعراض الدوري الشامل المنشأ حديثاً بالوعي المتزايد على أعلى المستويات في منظومة الأمم المتحدة بأن الاستعراض الدوري الشامل أداة مؤثرة لتعزيز حقوق الإنسان كجزء من الجهود الإنمائية. وأكدت بلجيكا، باسم المنظمة الدولية للفرانكوفونية، على الاستنتاجات الرئيسية التي خلصت إليها الحلقة الدراسية المشتركة التي عقدت مؤخرا. ورحبت منظمات غير حكومية مثل منظمة الإعلام عن الاستعراض الدوري الشامل بإنشاء فريق الأصدقاء، وأشارت إلى الحاجة إلى تحسين إدماج الاستعراض الدوري الشامل في الإجراءات القانونية المحلية وزيادة مشاركة العاملين في القضاء والمهن القانونية في مختلف مراحل العملية. ودعت منظمة العفو الدولية إلى زيادة الوعي العام بآلية الاستعراض الدوري الشامل، وأشارت إلى الأدوات التي طورتها مؤخراً مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لتحسين حماية الصحفيين من خلال الاستعراض الدوري الشامل، بما في ذلك وضع صحيفة وقائع بشأن صياغة توصيات محددة وقابلة للقياس والتحقيق وذات صلة ومحددة زمنيا. وأخيراً، أشار معهد حقوق الإنسان التابع لرابطة المحامين الدولية إلى أن الاستعراض الدوري الشامل أمر أساسي بالنسبة لمهنة القضاء، وشدد على الالتزام بإشراك المزيد من الجهات الفاعلة في مجال العدالة في الجولة الرابعة.

ثالثاً- موجز حلقة النقاش الرفيعة المستوى

ألف- مقدمة

16- عقدت حلقة النقاش رفيعة المستوى في 1 آذار/مارس 2023. وأذيعت على الهواء مباشرة على التلفزيون الشبكي للأمم المتحدة[13]، وأتيحت للأشخاص ذوي الإعاقة إمكانية المشاركة في الحلقة من خلال توفير الترجمة الشفوية بلغة الإشارة الدولية والعرض النصي الفوري.

17- وافتتحت حلقة النقاش الرفيعة المستوى نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، تلتها نائبة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. وأدار حلقة النقاش رئيس مجلس حقوق الإنسان، فاكلاف باليك. وشارك في حلقة النقاش الأعضاء الثلاثة التالية أسماؤهم: الممثل الدائم للأرجنتين لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، فيديريكو فيليغاس؛ ورئيسة لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، سوزانا مورهيد؛ والمديرة التنفيذية لمنظمة الإعلام عن الاستعراض الدوري الشامل، منى مبيكاي.

(13) http://webtv.un.org.

باء- البيانات الافتتاحية

18- افتتحت نائبة الأمين العام حلقة النقاش الرفيعة المستوى ببيان بالفيديو. فذكرت أن الاستعراض الدوري الشامل آلية قوية وفريدة من نوعها، ابتكرتها الدول الأعضاء، وتتيح لكل دولة عضو فرصة متكافئة لتغيير حياة شعوبها من خلال تحسين حماية حقوق الإنسان، وضمان الاتساق في عملية التقييم وفي عملية البت في الإجراءات الموصى بها والإبلاغ عنها.

19- وأشارت نائبة الأمين العام إلى أن حلقة النقاش الرفيعة المستوى ستركز على الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تستجيب على نحو أفضل لطلبات الدول المتزايدة للحصول على المساعدة في ترجمة التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل إلى قوانين وممارسات تنهض بحقوق الإنسان وتعزز نظم الحماية الوطنية وتبني مجتمعات أكثر قابلية للتأقلم. وقالت إن الاستعراض الدوري الشامل يعد، مع بداية الجولة الرابعة، من أكثر الصكوك تأثيراً لتعزيز حقوق الإنسان كجزء من الجهود الإنمائية. وفي هذا السياق، رحبت بالأدوات التي استحدثتها المفوضية خلال جولة الاستعراض الثالثة لتيسير تنفيذ توصيات الاستعراض، بما في ذلك المشورة التي قدمتها المفوضة السامية لحقوق الإنسان إلى وزراء الخارجية بشأن كيفية إدماج حقوق الإنسان على نحو أفضل في الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

20- وأشارت نائبة الأمين العام إلى أن دعوة الأمين العام إلى العمل من أجل حقوق الإنسان أدت إلى قيام المفوضية بنشر الإرشادات العملية بشأن الاستعراض الدوري الشامل، التي شكلت دعماً حيوياً لوجود الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم وأنتجت عدداً متزايداً من الممارسات الجيدة على الصعيد القطري. وينبغي البناء على هذا الزخم والاستفادة الكاملة من الاستعراض الدوري الشامل، هذه الآلية الفريدة. وشددت على أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وجميع المنسقين المقيمين على استعداد للتعاون مع جميع الدول بشأن تنفيذ توصيات الاستعراض، من أجل الاستفادة من القوة التحويلية لحقوق الإنسان وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبالتالي عدم ترك أي شخص خلف الركب.

21- وشددت نائبة مفوض الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في ملاحظاتها الافتتاحية، على أن آلية الاستعراض الدوري الشامل تقوم على عدة سمات رئيسية. ذلك أنها تتيح مساحة مخصصة لإشراك الدول ذات الرؤية التطلعية بشأن أولويات وتحديات حقوق الإنسان، وتشمل حوارات بين مجموعة من الجهات الفاعلة الوطنية – من الحكومات والبرلمانات إلى السلطة القضائية – والأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع. وشددت على الطابع التكاملي لآليات حقوق الإنسان، فقالت إن الاستعراض الدوري الشامل يستفيد من الخبرة الثرية لهيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة والآليات الإقليمية لحقوق الإنسان، ويتطرق إلى جميع قضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك القضايا الناشئة مثل تغير المناخ والقانون الدولي الإنساني. وعلى نفس القدر من الأهمية إدراج منظورات المجتمع المدني في الحوارات التفاعلية، وأشارت إلى أن الحوارات بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن حقوق الإنسان التي أحدثها الاستعراض الدوري الشامل مكنت من إجراء مناقشات مثمرة بشأن الأولويات الوطنية.

22- وأشارت نائبة المفوض السامي إلى أنه من أجل تحقيق هذه النتائج، حظيت آلية الاستعراض الدوري الشامل بدعم من صندوق التبرعات من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل وصندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل. وقد أنشأ مجلس حقوق الإنسان صندوقي التبرعات في عام 2007 بهدف تيسير مشاركة الدول النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، في دورات الفريق العامل، ودعم الدول، بناء على طلبها، في تنفيذ توصيات الاستعراض.

23- وأشارت نائبة المفوض السامي إلى أن صندوق التبرعات من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل دعم مشاركة وفود من 112 دولة في دورات الفريق العامل وفي الجلسات العامة لمجلس حقوق الإنسان. ولعل كون 39 في المائة من تلك الدول من أقل البلدان نمواً و32 في المائة من الدول الجزرية الصغيرة النامية دليل على شمولية العملية في جوانبها. وخلال الجولة الثالثة، دعم صندوق التبرعات هذا المشاركة الحضورية لفائدة 95 مندوباً في جنيف، منهم 40 امرأة. وأشارت كذلك إلى أن صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل قدم أكثر من 5,5 ملايين دولار لتمويل مشاريع في 76 دولة، مما أسهم في وضع أطر مؤسسية أقوى وتشريعات أمتن. وشددت على أن صندوقي التبرعات عالجا الثغرات الكامنة في مجال القدرات ومكنا الدول من اتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذ التوصيات، وشجعت المجتمع الدولي والجهات الفاعلة والشركاء في مجال التعاون الإنمائي على دعم الصندوقين.

24- وسلطت نائبة المفوض السامي الضوء على مختلف قصص النجاح في مختلف المناطق، فأشارت إلى أن صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل قدم الدعم في بنما إلى المحكمة الانتخابية لضمان تسجيل مواليد الشعوب الأصلية في المناطق النائية، وفي منغوليا لإنشاء آلية وقائية وطنية لمنع التعذيب واعتماد تشريعات بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان. وفي سانت كيتس ونيفس، ركز الدعم المقدم من صندوق التبرعات هذا على تعزيز جمع البيانات واستعراض التشريعات التي تؤثر على الأشخاص ذوي الإعاقة، بينما مول في بليز مشروعاً بشأن عملية تشاركية لإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس. وفي الوقت نفسه، استخدم صندوق التبرعات في قيرغيزستان لإجراء تحليل لامتثال التشريعات الوطنية للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وفي تشاد، مول الصندوق مشروعاً يركز على تعزيز الآلية الوطنية لرصد أماكن الاحتجاز. وبالاقتران مع الإرادة السياسية القوية، عالج صندوقا التبرعات الثغرات الكامنة في مجال القدرات، مما مكن الدول من اتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذ التوصيات، مكملين بذلك الإجراءات المتخذة كجزء من مبادرات الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً والدعم التقني، وشجعت الدول، وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان 30/51، والجهات الفاعلة والشركاء في مجال التعاون الإنمائي على مواصلة دعم صندوقي التبرعات.

25- وأشارت نائبة المفوض السامي إلى أن الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذكرى السنوية الثلاثين لإعلان وبرنامج عمل فيينا، فأكدت أن المفوضية ستضاعف جهودها للاستجابة لطلبات الدول الأعضاء للحصول على الدعم في بناء نظم حماية وطنية أقوى، بما في ذلك من خلال نشر قدرة إضافية مكرسة للاستعراض الدوري الشامل في المكاتب الإقليمية للمفوضية. وختاماً، شجعت المجتمع الدولي والجهات الفاعلة في مجال التعاون الإنمائي والدول المقدمة للتوصيات على اتخاذ المزيد من الخطوات وتوحيد الإجراءات استناداً إلى نقاط الدخول التي تتيحها التوصيات المقبولة، ومن خلال مختلف أشكال التعاون، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومن شأن هذه الجهود أن تسهم في إيجاد مجتمعات أكثر قدرة على التأقلم وتعزيز التضامن وتولي زمام المبادرة على الصعيد الوطني.

جيم- نظرة عامة على العروض التي قدمها أعضاء حلقة النقاش

26- أشار السيد فيليغاس إلى أن الاستعراض الدوري الشامل ربما هو أكثر الأدوات التحويلية فعالية التي أنشأها المجتمع الدولي في تاريخه، مشدداً على الدور الفريد الذي تؤديه التوصيات المقبولة كمدخل للدعوة. وأعرب عن تقديره لمعدل المشاركة القياسي البالغ 100 في المائة وأثنى على العمل المنجز في إطار صندوقي التبرعات. وسرد أمثلة على الممارسات الجيدة من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي،

بما في ذلك ما يتعلق منها ببناء القدرات. وشدد على أهمية تعزيز الاستعراض الدوري الشامل، ولا سيما بالموارد البشرية والمالية والدعم السياسي. وأشار إلى إنشاء فريق جديد مفتوح باب العضوية لأصدقاء الاستعراض الدوري الشامل، ودعا الدول الأخرى إلى الانضمام إلى تلك المبادرة الجديدة. وقال إن السنوات الخمس عشرة المقبلة لآلية الاستعراض الدوري الشامل ستكون مدفوعة من القاعدة الشعبية وستركز على التنفيذ، من أجل إحداث تغيير حقيقي في حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع. وختاماً، شدد على أن منظومة الأمم المتحدة بحاجة إلى العمل معاً على نحو أوثق بشأن القضايا العالمية، وأن من شأن الاستعراض الدوري الشامل أن يكون بمثابة جسر مفيد بين العملية في نيويورك وجنيف وبين ركيزتي حقوق الإنسان والتنمية في الأمم المتحدة. ومن منظور أعم، لاحظ أن الاستعراض الدوري الشامل قد يسهم في الحد من التسييس والاستقطاب في مجلس حقوق الإنسان.

27- وأعربت السيدة مورهيد عن تقديرها للاستعراض الدوري الشامل. فاستعرضت أوجه التشابه القائم مع استعراضات المساعدة الإنمائية وعملية استعراضات الأقران فيما بين أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وأشارت إلى هذه الاستعراضات هي محادثات بين الدول، وليست استجوابات، وأبرزت أهميتها في عمليتي حقوق الإنسان والتنمية. وأشارت إلى التطورات الهامة الأخيرة الحاصلة في ميدان حقوق الإنسان، بما في ذلك تقرير عن إدماج حقوق الإنسان في التنمية ومجموعة رائدة من التوجيهات بشأن حماية حقوق المرأة، نشرتهما منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وأعربت عن أملها في أن يشجع وجودها في الفريق أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية على مواصلة العمل بشأن الروابط القائمة بين التنمية وتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل.

28- واعترافاً بأن حقوق الإنسان مهددَّة، وأن عدداً متزايداً من الناس يعيشون في سياقات هشة، شددت السيدة مورهيد على أن من المهم في هذه الفترة الصعبة أكثر من أي وقت مضى توحيد الجهود عبر المنظومات والمجتمعات الدولية لتعزيز الصلة بين حقوق الإنسان والتنمية، والوفاء بالالتزامات. وكمثال على ذلك، أشارت إلى أنه بناء على توصيات الاستعراض الدوري الشامل المقدمة في عام 2021، عملت لجنة المساعدة الإنمائية على تمكين المجتمع المدني من دعم حقوق الإنسان، حتى في الأماكن التي تتعرض فيها حقوق الجهات الفاعلة في المجتمع المدني للخطر. وأعربت السيدة مورهيد أيضاً عن تأييدها للعمل المنجز في إطار الاستعراض الدوري الشامل وصندوقي التبرعات. وبالنظر إلى الصلات القائمة بين التنمية وحقوق الإنسان، ينبغي للدول المقدمة للتوصيات أن تستكشف إمكانية دعم تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل. وفي سياق الإصلاحات الأخيرة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، دعت أيضاً إلى استخدام آلية المنسق المقيم المعززة في حماية حقوق الإنسان على أرض الواقع.

29- وأوضحت السيدة مبيكاي أن الجولة الرابعة فرصة لتسريع التقدم نحو تنفيذ التزامات حقوق الإنسان وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال ترسيخ حقوق الإنسان في جميع القطاعات وتبادل الأمثلة الملموسة للممارسات الجيدة في مجالي التنفيذ والمشاركة. ولاحظت أن الاستعراض الدوري الشامل، من المنظور المؤسسي، يسهم في دعم المساءلة والشفافية، بفضل المشاورات الجارية في عملية صياغة التقارير الوطنية وقبول التوصيات، وازدياد عدد الدول المنظمة للمشاورات مع الوزارات التنفيذية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والبرلمانات، وأصحاب المصلحة في المجتمع المدني، وممثلي الشباب، والحكومات المحلية والإقليمية. كما تمهد هذه المشاورات الطريق لتنفيذ التوصيات تنفيذاً شاملا. ولاحظت أن الاستعراض الدوري الشامل أدى إلى زيادة الحوار بين الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين، مثل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني، وأعطت أمثلة أدت فيها المشاركة

الاستباقية للمجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في العملية إلى مناقشات بناءة بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن تنفيذ التوصيات.

30- وأشارت السيدة مبيكاي كذلك إلى تطورات إيجابية أخرى، مثل الدور الهام الذي يؤديه الاستعراض الدوري الشامل في تعزيز المجتمع المدني، وفي إشراك أصحاب المصلحة الآخرين مثل البرلمانات، وفي النهوض بالقضايا الناشئة مثل العنف ضد الأطفال والنساء على الإنترنت، وفي زيادة الحوار بين الحكومات ومختلف أصحاب المصلحة. وربطت عملية الاستعراض الدوري الشامل بالمساعدة التقنية والمالية، ودعت إلى تعزيز التنفيذ من خلال تحسين مواءمة المساعدة التقنية والمالية لأصحاب المصلحة المتعددين مع توصيات الاستعراض الدوري الشامل.

دال- بيانات ممثلي الدول

31- أثناء التحاور الذي جري في حلقة النقاش الرفيعة المستوى، أخذت الكلمة وفود الدول والمجموعات التالية وعددها 28 (حسب ترتيب الكلام): موزمبيق، وبلجيكا، وجنوب أفريقيا، وفنلندا (باسم مجموعة من الدول)، وجزر الباهاما (باسم مجموعة من الدول)، وملديف (باسم مجموعة من الدول)، والاتحاد الأوروبي، وباكستان، والبحرين، وماليزيا، وبنن، وتوغو، وباراغواي، وفييت نام، وموريشيوس، وكوستاريكا، وأرمينيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والهند، وبنغلاديش، وأذربيجان، ونيبال، والعراق، وموريتانيا، وغامبيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، والصين وفرنسا. ولم تدل وفود الدول التالية ببيانات بسبب ضيق الوقت: بوركينا فاسو، ومصر، وملاوي.

32- وأشارت وفود عديدة إلى الاستعراض الدوري الشامل باعتباره جوهرة تاج مجلس حقوق الإنسان، وأعربت عن تقديرها لمعدل المشاركة البالغ 100 في المائة طوال الجولات الثلاث وجددت التزامها القوي بالآلية، وأشارت إلى أن الاستعراض الدوري الشامل يؤدي دوراً حاسماً في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، لا سيما في أعقاب جائحة كوفيد-19 العالمية. ومن المهم بصفة خاصة تلبية احتياجات أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. واعترافاً بالمساهمة القيمة للآلية في تعزيز التمتع بحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، وصف العديد من المتكلمين الاستعراض الدوري الشامل بأنه قصة نجاح بالنظر إلى نهجه القائم على الحوار والتعاون والمشاركة البناءة والمستوى العالي لمشاركة الدول الأعضاء في عملية الاستعراض. وأشار بعض الوفود إلى مبادئ الموضوعية والحياد والشفافية وعدم الانتقائية، فذكرت أن خدمات المساعدة التقنية وبناء القدرات المعروضة في إطار صندوقي التبرعات ينبغي تقديمها بالتشاور مع الدولة المعنية وبموافقتها.

33- ولاحظ متكلمون من المجموعة الأساسية لمقدمي قرار مجلس حقوق الإنسان 30/51 أن إنشاء فريق أصدقاء الاستعراض الدوري الشامل يسهم في تحقيق هدف مواصلة الذاكرة المؤسسية وزيادة تعزيزها، وفي الجهود الرامية إلى تعزيز عملية الاستعراض والوصول بها إلى المستوى الأمثل.

34- وشددت وفود عديدة على الدور الأساسي الذي يؤديه صندوقا التبرعات منذ إنشائهما في ضمان استفادة جميع الدول، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، من دعم تنفيذ التوصيات المقبولة والمشاركة خلال الاستعراض الدوري الشامل. ورحب عدة متكلمين بالنتائج الملموسة العديدة التي تحققت في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم بدعم من صندوقي التبرعات.

35- وأعرب بعض المشاركين، ولا سيما الذين تحدثوا بوصفهم مستفيدين سابقين من صندوقي التبرعات، عن تقديرهم لإثبات صندوقي التبرعات فعاليتهما على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية في التمكين من تطوير الممارسات الجيدة في جميع مناطق العالم. وأعرب هؤلاء المشاركون عن شكرهم

لما تلقوه من دعم فيما يتعلق بمشاريع المشاركة والتنفيذ. وقدم العديد من المتكلمين أيضاً خبراتهم العملية الخاصة، وقدموا تفاصيل عن مشاريع وأنشطة محددة نفذت بفضل التمويل، مثل توفير العدالة للشعوب الأصلية، وإنشاء قاعدة بيانات تتبع التوصيات الوطنية، والمشاركة المثمرة للمندوبين في دورات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل. وفيما يخص روح الشمولية، أعربت وفود عديدة عن تقديرها للدعم المقدم من صندوق التبرعات من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل لإتاحة مشاركة المندوبين من أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في دورات الفريق العامل.

36- ودعا العديد من ممثلي الدول إلى زيادة وتعزيز الدعم المالي لصندوقي التبرعات. وشدد العديد من المتكلمين على أنه مع بدء الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أصبح من الأهمية بمكان الآن تقديم دعم سياسي ومالي أكبر لصندوقي التبرعات والاستفادة منهما على النحو الأمثل لتيسير السياسات الملموسة والإيجابية وحقوق الإنسان على الصعيد الوطني، لا سيما في البيئة العالمية الصعبة. وشدد المتكلمون على ضرورة مواصلة البناء على عمل صندوقي التبرعات في ضوء القيود المالية وغيرها من القيود المستمرة التي تواجهها أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، في أعقاب جائحة كوفيد-19 العالمية والأزمة المالية ونظراً لتأثير تغير المناخ. وطلب أحد الوفود مزيداً من المعلومات عن مختلف الشروط التي يتعين استيفاؤها والإجراءات التي يتعين اتخاذها للاستفادة من صندوقي التبرعات.

37- واستفسر بعض المتكلمين عن الكيفية التي يمكن بها زيادة تعزيز صندوقي التبرعات، حيث ستدعو الحاجة إلى مزيد من الموارد للتنفيذ في الجولة الرابعة، وسيكون صندوقا التبرعات بمثابة أداتين رئيسيتين للتضامن الدولي من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وسأل عدة متكلمين آخرين أعضاء حلقة النقاش بشأن مواضيع مختلفة، مثل كيفية تقديم الدعم الأمثل لصندوقي التبرعات، وكيفية زيادة تعزيز آلية الاستعراض الدوري الشامل بصورة أعم.

38- وتعليقاً على الأبعاد المؤسسية، رحب عدة متكلمين بزيادة القدرات المكرسة لآلية الاستعراض الدوري الشامل من خلال إنشاء مراكز تنسيق جديدة للاستعراض الدوري الشامل في جميع المكاتب الإقليمية للمفوضية، معربين عن تأييدهم القوي لهذا التعزيز الجديد. وعلق بعض المتكلمين بشكل إيجابي على الممارسة الطوعية المتمثلة في تقديم تقارير منتصف المدة، مشيرين إلى تقاريرهم الطوعية التي قدمت في الدورة الماضية.

39- وفيما يتعلق بدور المجتمع المدني، أشار عدة متكلمين إلى أهمية إشراك المجتمع المدني في عملية الاستعراض. فشددوا على أن الاستعراض الدوري الشامل آلية لاستعراض الأقران تقودها الدول ولكنه في الآن ذاته قد يستفيد كثيراً من إشراك جهات المجتمع المدني، حيث يمكن الحصول على نتائج أشمل عن طريق إدماج آرائها وإشراك ممثليها في الوفود الوطنية. وتوجه عدة ممثلين إلى أعضاء حلقة النقاش، فاستفسروا عما يمكن عمله من أجل تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة من المجتمع المدني في عملية الاستعراض الدوري الشامل، ولا سيما في تنفيذ التوصيات على الصعيد الوطني. واستفسر سؤال آخر عن إمكانية إشراك المجتمع المدني في إطار ومشاريع صندوقي التبرعات للاستعراض الدوري الشامل.

40- وأشار العديد من المتكلمين إلى أن أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تواجه العديد من التحديات العالمية، مثل عدم المساواة وتغير المناخ وجائحة كوفيد-19، وشددوا على أن المشاركة النشطة لتلك الدول من خلال النظم المتعددة الأطراف الفعالة، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل، أمر أساسي للتصدي لهذه التحديات العالمية. وأشار بعض المتكلمين إلى التحديات الأخيرة التي تواجه حقوق الإنسان والصراعات العالمية وتغير المناخ والجائحة العالمية، فأشاروا إلى ضرورة زيادة

التمويل في إطار ركيزة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة للنهوض بالعمل الهام، والتصدي للتحديات العالمية المتمثلة في التنمية والسلام والأمن، والدعم المتبادل من خلال التعاون والتضامن الدوليين.

41- وركز ممثل أحد الوفود، متحدثاً باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية، على تغير المناخ في سياق الاستعراض الدوري الشامل، مشيراً إلى أن 250 توصية بشأن تغير المناخ قدمت في الجولة الثالثة. وحث الممثل الدول على اتخاذ إجراءات ملموسة لمعالجة أزمة المناخ، وأشار إلى أن الاستعراض الدوري الشامل هو أحد أكفأ أدوات حل المشاكل التي وُجدت لاسترعاء الانتباه إلى تغير المناخ وإلى حق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة. وأخيراً، طلب المتكلم من أعضاء حلقة النقاش تقديم أمثلة على الطرق الملموسة التي يمكن بها استخدام الآلية لمعالجة حالة الطوارئ المناخية.

42- وفي إطار التأمل بشأن مختلف الأبعاد الجنسانية، لاحظ أحد المتكلمين مع التقدير التوازن الجنساني في الوفود المشاركة وفي تقاسم المسؤوليات فيما بين المندوبين في سياق الاستعراض الدوري الشامل، في حين عرض مشارك آخر أمثلة على الكيفية التي أحدث بها الاستعراض الدوري الشامل فرقاً في مجموعة من المجالات، بما في ذلك قضايا مثل العنف الجنساني.

43- واقترح أحد الممثلين إمكانية استخدام دورة مجلس حقوق الإنسان ومناقشتها العامة في إطار البند 6 من جدول الأعمال منبراً لمواصلة تبادل الممارسات الجيدة.

44- وسلم عدة متكلمين بأنه على الرغم من الإنجازات العديدة، لا تزال هناك تحديات في آلية استعراض الأقران، ولا سيما الفجوة في القدرات التقنية، والفجوة في التنفيذ، والافتقار إلى التمويل المستدام لصندوقي التبرعات. وفي هذا الصدد، شجع أحد الممثلين على استكشاف سبل جديدة لاجتذاب المزيد من التعهدات بالتبرع وإيجاد سبل بديلة للتمويل، بما في ذلك إمكانية التمويل من القطاع الخاص.

هاء- بيانات كيانات الأمم المتحدة

45- تناول الكلمة أحد كيانات الأمم المتحدة، وهو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أثناء التحاور الذي جرى أثناء حلقة النقاش الرفيعة المستوى.

46- فأشار ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن حقوق الإنسان والتنمية المستدامة وجهان لعملة واحدة، وذكر أن الاستعراض الدوري الشامل أداة لا تقدر بثمن في كلا المجالين. وما فتئ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب التنسيق الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يعملون معاً بشأن الممارسات الجيدة على نطاق منظومة الأمم المتحدة في تكثيف المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل إلى أقصى حد. وفي عام 2022، أسفر هذا التعاون عن تجميع أكثر من 60 مثالاً مختلفاً لمشاركة الأمم المتحدة ووضع 18 مثالاً محدداً في مستودع للممارسات الجيدة فيما يتعلق بالاستعراض الدوري الشامل، مما يوضح تأثير الآلية على التنفيذ على أرض الواقع. وسرد الممثل أمثلة محددة على الكيفية التي أثر بها الاستعراض الدوري الشامل في طائفة من المجالات، بما فيها قضايا مثل العنف الجنساني والتنمية المستدامة. وعلى وجه التحديد، سلط المتكلم الضوء على مثال أرمينيا، حيث تم تعديل تشريعاتها، عقب الاستعراض الدوري الشامل، لمنع التعذيب، بما في ذلك من خلال استخدام الشرطة لتقنيات محسنة للتحقيق، مدعومة بالتدريب ووضع إجراءات تشغيل موحدة.

47- وفيما يتعلق بالتحديات المتبقية، أشار ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أنه على الرغم من الإمكانات العالية للاستعراض الدوري الشامل، يلزم إدخال تحسينات لسد الفجوة في مجال التعاون التقني. وشدد الممثل على إمكانية الاستفادة من التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل لتقديم دعم للتنمية في الوقت المناسب وعلى نحو أكثر استهدافاً ولضمان مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب.

غير أن الممثل لاحظ أن الدول الراغبة في اتخاذ إجراءات بشأن التوصيات تحتاج إلى مزيد من الدعم وتحتاج إلى مواصلة العمل على إدماج حقوق الإنسان في السياسة الإنمائية الوطنية وفي إطار أهداف التنمية المستدامة.

واو- بيانات أصحاب المصلحة الآخرين

48- وأخذت الكلمة منظمة غير حكومية، وهي الرابطة السويدية للتثقيف الجنسي، أثناء التحاور الذي جرى في حلقة النقاش الرفيعة المستوى.

49- فأوضح ممثل المجتمع المدني أن المنظمة شاركت بنشاط في عملية الاستعراض الدوري الشامل على مدى السنوات العشر الماضية، وتدعم أيضاً مختلف أصحاب المصلحة الوطنيين من المجتمع المدني للمشاركة في عملياتهم الوطنية. وذكر ممثل المجتمع المدني أن عملية استعراض جميع الالتزامات والتعهدات في مجال حقوق الإنسان خلال الاستعراض الدوري الشامل خطوة ملموسة نحو الاعتراف بحقوق الإنسان بوصفها غير قابلة للتجزئة ومتشابكة ومترابطة، ولا سيما فيما يتعلق بحقوق الإنسان ذات الطابع المتعدد الجوانب، مثل الاستقلالية الجسدية والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

50- وأشار ممثل المجتمع المدني كذلك إلى أن المنظمة قدرت، على مدى سنوات العمل في عملية الاستعراض، أهمية صندوقي التبرعات من حيث تحقيق عملية بناءة وتعاونية. غير أن ممثل المجتمع المدني أعرب في هذا السياق عن قلقه إزاء الاتجاهات التنازلية السائدة في المساهمات المقدمة إلى صندوقي التبرعات. وشكر ممثل المجتمع المدني أعضاء حلقة النقاش على بياناتهم، وطلب إليهم تقديم مزيد من الأفكار بشأن السبل المبتكرة التي يمكن بها لصندوقي التبرعات أن يزيدا من تعزيز التعاون الجاري بشأن الاستعراض الدوري الشامل بين الحكومات والمجتمع المدني على الصعيد الوطني.

زاي- ردود أعضاء حلقة النقاش وملاحظاتهم الختامية

51- افتتح السيد فيليغاس الجزء الأخير من حلقة النقاش الرفيعة المستوى، شاكراً المشاركين على تعليقاتهم الثاقبة. فذكر أن آلية الاستعراض الدوري الشامل ماسة صُقلت على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية. ومع ذلك، وعلى الرغم من الإنجازات الكثيرة، هناك مجال لمزيد من التحسين في الجولة المقبلة.

52- ورداً على البيانات التي أدلي بها أثناء التحاور، أشار إلى أن العديد من الجوانب التي أثيرت هي مجالات تركيز محتملة لفريق أصدقاء الاستعراض الدوري الشامل المنشأ حديثا. وباسم فريق الأصدقاء – الذي يتألف حالياً من الأرجنتين وأرمينيا وباكستان وجنوب أفريقيا وفيجي والنرويج – دعا الدول الأخرى إلى الانضمام وتقديم خبراتها المتنوعة. وفيما يتعلق بزيادة تحسين العملية وإيجاد إمكانيات جديدة للتمويل، شدد على أهمية التفكير الإبداعي. وأكد أنه يجب إشراك المجتمع المدني في جميع مراحل الاستعراض الدوري الشامل – قبل الاستعراض وأثناءه وبعده – وأشار إلى طرق مبتكرة لإثارة اهتمام الجمهور حول العملية، مثل المثال الأخير لعملية الاستعراض الدوري الشامل المتعلق بالهند، التي تابعتها عبر الإنترنت أكثر من 000 1 منظمة من المجتمع المدني في الهند.

53- وفيما يتعلق بالصلة القائمة بين آليات حقوق الإنسان والجهود الإنمائية، أشار إلى أن الاستعراض الدوري الشامل قد يؤدي إلى تنمية شاملة ومستدامة، تدمج منظورات حقوق الإنسان بطريقة خلاقة ومبتكرة. وفيما يتعلق بالتمويل، لاحظ أنه على الرغم من محدودية الموارد، فإن مجموعة الأصدقاء ستسعى جاهدة لتعبئة التمويل للآلية وصندوقي التبرعات. وفي هذا السياق، شجع على اتباع نهج أوسع نطاقاً إزاء هذه المسألة، بما في ذلك استكشاف المشاريع التي لا تُصنف بصورة واضحة على أنها مشاريع

لحقوق الإنسان، مثل المشاريع التي تتناول المياه والمرافق الصحية أو سوء التغذية، وتعبئة الموارد المتصلة بالتوصيات المقبولة.

54- ولخصت السيدة مورهيد النقاط الرئيسية المستخلصة من حلقة النقاش الرفيعة المستوى، فلاحظت مع التقدير أن عملية الاستعراض الدوري الشامل تحظى بتأييد قوي من جميع أصحاب المصلحة. وفي الوقت نفسه، شددت على ضرورة تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض، وستستكشف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إمكانية تقديم التمويل لدعم هذا التنفيذ. ثانياً، أشارت إلى الأهمية الحاسمة للدول الجزرية الصغيرة النامية وتوافر الموارد التي تحتاجها لتنفيذ التغييرات على أرض الواقع، وهو ما يشكل أيضاً أولوية قصوى لأعضاء لجنة المساعدة الإنمائية عملاً بإعلانهم بشأن مواءمة المساعدة الإنمائية الرسمية مع اتفاق باريس. وشددت على الحاجة إلى حوار مكرس مع الدول الجزرية الصغيرة النامية وإلى معدات قوية لإيصال المزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان المنخفضة الدخل، مع التمسك بمبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب.

55- وفي معرض تأملها في الطبيعة المتقاطعة لحقوق الإنسان في سياق أزمة المناخ والصراعات المتفاقمة وندرة الموارد، شددت السيدة مورهيد على أن هذه التحديات يمكن أن ينظر إليها أيضاً على أنها فرصة لتعميم حماية حقوق الإنسان وتنفيذ التوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل عبر مختلف المجالات، بما في ذلك قضايا مثل المساواة بين الجنسين، العنف ضد النساء والفتيات، والاستغلال الجنسي، والاعتداء والتحرش في القطاع الإنمائي والإنساني. وأخيراً، أشارت إلى أن للمجتمع المدني دوراً حاسماً يؤديه في عملية الاستعراض الدوري الشامل، لأنه يمثل أصواتاً متنوعة لا تُسمع خارج هذه العملية. وفي الختام، شكرت جميع المشاركين على المناقشة الملهمة.

56- ورحبت السيدة مبيكاي بإنشاء فريق أصدقاء الاستعراض الدوري الشامل، معربة عن أملها في التعاون في المستقبل. ورداً على مختلف الأسئلة المتعلقة بمشاركة المجتمع المدني، أوضحت أن أصحاب المصلحة في المجتمع المدني ما زالوا أطرافاً فاعلة رئيسية في عملية الاستعراض الدوري الشامل، في أدوار مختلفة تتجاوز مجرد الإبلاغ. وأشارت بصفة خاصة إلى أدوار مثل الدعوة إلى حقوق الإنسان، والتثقيف في مجال حقوق الإنسان، ومساءلة الحكومات.

57- ورداً على عدة أسئلة بشأن تحقيق المستوى الأمثل لعملية الاستعراض الدوري الشامل، أشارت السيدة مبيكاي إلى أن من الأهمية بمكان تعزيز المسؤولية عن العملية واتباع نهج الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره تجاهها وإزاء تنفيذ التوصيات، من أجل تعميم العملية وربطها ربطاً فعالاً بالجهود الإنمائية. وفي هذا السياق، شجعت جميع الدول على وضع خطة عمل لحقوق الإنسان، وإشراك جميع الوزارات التنفيذية والمجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، من أجل تعزيز الإطار القانوني والمؤسسات والتثقيف في مجال حقوق الإنسان وضمان حيز حر للمجتمع المدني.

58- ورداً على سؤال يتعلق بدور القطاع الخاص، أكدت أن القطاع الخاص قد يؤدي دوراً هاماً في هذه العملية. وفيما يتعلق بتغير المناخ، وافقت على أن للاستعراض الدوري الشامل دوراً هاماً في دفع عجلة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك العناصر التي تؤثر على تغير المناخ. وختاماً، شكرت الدول على مشاركتها النشطة في آلية الاستعراض الدوري الشامل، وشجعت الدول بقوة على دعم صندوقي التبرعات، وشكرت المنظمات الأخرى التي تعمل على دعم تنفيذ التوصيات، مشيرة إلى أن الآلية تحرز نتائج حقيقية. وأخيراً، شددت على أن اتباع نهج المجتمع بأسره يمكن أن يحدث تغييراً حقيقياً وأن يحمي حقوق جميع قطاعات المجتمع على نحو أفضل.

59- وعقب الملاحظات الختامية التي أبداها أعضاء حلقة النقاش، شكر رئيس مجلس حقوق الإنسان جميع المشاركين واختتم حلقة النقاش الرفيعة المستوى.

رابعاً- نتائج حلقة النقاش الرفيعة المستوى

60- كانت النتيجة الأولى لحلقة النقاش الرفيعة المستوى هي إنشاء فريق أصدقاء الاستعراض الدوري الشامل، بقيادة الأرجنتين - برئاسة الرئيس السابق لمجلس حقوق الإنسان - بدعم أولي من أرمينيا وباكستان وجنوب أفريقيا وفيجي والنرويج، التي تمثل المجموعة الأساسية للدول الراعية لقرار مجلس حقوق الإنسان 30/51 وخلال حلقة النقاش الرفيعة المستوى، دعت المجموعة الأساسية الدول الأخرى إلى الانضمام إلى فريق الأصدقاء المشكل حديثاً والتعاون على تعزيز آلية الاستعراض الدوري الشامل وتقويتها في الجولة الرابعة.

61- وفيما يتعلق بصندوقي التبرعات، أقر العديد من الدول المستفيدة - بما فيها جزر البهاما (باسم بلدان أخرى، منها بربادوس ودومينيكا وجامايكا وسانت كيتس ونيفيس وسانت فنسنت وجزر غرينادين)، وباراغواي، والبحرين، وفييت نام، وغامبيا، وماليزيا، وملاوي، وموريشيوس، وموزامبيق - بالأثر الإيجابي والمباشر لصندوقي التبرعات على المستوى الوطني. وسلطت الضوء على المساعدة المالية والتقنية التي تلقتها لتعزيز الآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة، ووضع قواعد بيانات لتتبع التوصيات، وتحسين تنفيذ التوصيات، ودعم عملية التشاور من أجل وضع خطة عمل وطنية لتنفيذ التوصيات.

62- وفيما يتعلق بمستقبل صندوقي التبرعات والوصول بها إلى المستوى الأمثل في الجولة الرابعة، قدمت الوفود عدة توصيات خلال حلقة النقاش الرفيعة المستوى. وأكد عدد من الدول من جديد دعمها لصندوقي التبرعات ودعت جميع الدول إلى المساهمة مالياً في صندوقي التبرعات لتمكين أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية من المشاركة الهادفة. كما شجعت على دعم تعزيز تنفيذ التوصيات المقبولة على المستوى القطري، بالتشاور مع الدولة المعنية وبموافقتها، وفيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. وفي ذلك السياق، أعلنت بلجيكا قرارها بالمساهمة بمبلغ 000 50 يورو في صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل.

63- واتفقت وفود عديدة على ضرورة دعم الدور الهام الذي يتعين على المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان القيام به طوال عملية الاستعراض الدوري الشامل، بما في ذلك في مجال الدعوة والتنفيذ، واستكشاف سبل جديدة ومبتكرة لصندوقي التبرعات ومشاركة المجتمع المدني.

64- وأوصى العديد من المشاركين بتعزيز الروابط بين الجهات الفاعلة في مجال التعاون الإنمائي، ومنظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري، والجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان، من خلال نقاط الدخول التي يُحدثها الاستعراض الدوري الشامل، خاصة وأنه من المتوقع أن تطلب الدول المزيد من المساعدة خلال الجولة الرابعة لتنفيذ التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة وتغير المناخ. وفي معرض التأمل بشأن الصلات الوثيقة القائمة بين حقوق الإنسان والجهود الإنمائية، ناقشت الحلقة كيف يمكن لاستعراضات الأقران التي تجريها لجنة المساعدة الإنمائية أن تشجع كيانات التعاون الإنمائي التابعة للدول على متابعة التوصيات المقبولة المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل والتي تشكل أولوية لبرامجها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية.

65- وأخيراً، وفي معرض التأمل بشأن الحالة المعقدة لتعددية الأطراف، والتهديدات المتعددة الأوجه لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، والتحديات العالمية مثل تغير المناخ، أكدت الدول من جديد دعمها المستمر لعمل آلية الاستعراض الدوري الشامل والتزمت بمواصلة تعزيزها في الجولة الرابعة، مشيرة إلى أن

الاستعراض الدوري الشامل آلية مؤثرة لحقوق الإنسان تؤدي إلى تحسينات حقيقية في حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع وتجمع بين مختلف أصحاب المصلحة بطريقة شاملة.

خامساً- الاستنتاجات

66- الاستعراض الدوري الشامل وسيلة فعالة لإضفاء الطابع المحلي على المعايير الدولية لحقوق الإنسان وترجمتها إلى تشريعات وممارسات متسقة في عملية يشارك فيها أصحاب المصلحة المتعددون، وتشارك فيها مختلف فروع الحكومة، ولا سيما البرلمان، وأصحاب المصلحة الوطنيون المتعددون الآخرون، بما في ذلك الحكومات المحلية والإقليمية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني. ولأن التوصيات المقبولة من الاستعراض الدوري الشامل تفحصها الدولة على أعلى مستوى، فهي تشكل مدخلاً لانخراط الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الثنائية أو المشاركة من خلال أشكال التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب. وتجسيداً لتكامل الاستعراض الدوري الشامل وتآزره مع آليات حقوق الإنسان، يشمل الاستعراض نتائج هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة. ونتيجة للجولة الثالثة وتحضيراً للجولة الرابعة، وُضعت أدوات متنوعة وتوجيهات هادفة لدعم مختلف أصحاب المصلحة في عملية الاستعراض الدوري الشامل.

67- وللاستعراض الدوري الشامل مكانة فريدة تمكنه من تعزيز حقوق الإنسان كجزء من جهود التنمية والنهوض بأهداف التنمية المستدامة. إذ ما فتئت توصيات الاستعراض تشكل جزءاً من إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وتتولى مختلف كيانات الأمم المتحدة المسؤولية عن التوصيات التي تقع ضمن ولايتها وتدمجها في عمليات التخطيط والبرمجة الخاصة بها.

68- ولضمان تحسين الدعم المقدم إلى الدول التي تطلب المساعدة في تنفيذ التوصيات، تعمل المفوضية على تعزيز كبير للقدرة المكرسة للاستعراض الدوري الشامل في المكاتب الإقليمية وفي جنيف، عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 30/51، بإضافة موظفين متفرغين داخل المكاتب الإقليمية للمفوضية. وبفضل الدعم المستمر من الدول والشراكات القوية مع منظومة الأمم المتحدة، ستكون المفوضية في وضع أفضل للمساهمة في سد الفجوة في التعاون التقني والتنفيذ وتعزيز الاستخدام المتسق للاستعراض الدوري الشامل كأداة لحل المشاكل، بما في ذلك معالجة قضايا حقوق الإنسان الناشئة، وهي الأداة التي ستكون أساسية لمستقبل البشرية.